

تقرير شهر نوفمبر 2023

الملخص التنفيذي

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

تواصل نسق الاعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خلال شهر نوفمبر 2023 مقارنة بشهر أكتوبر 2023 وسجلت وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين 13 اعتداء من أصل 15 إشعاراً بحالة وردت عليها أو من خلال رصد شبكات التواصل الاجتماعي ومراقبة مواقع المؤسسات الإعلامية وعبر متابعة البرامج والأخبار في وسائل الإعلام وعبر الاتصالات المباشرة من قبل ضحايا الاعتداءات أو شهود العيان.

الشهر	سبتمبر 2023	أكتوبر 2023	نوفمبر 2023
عدد الاعتداءات	20	10	13

طالت الاعتداءات 14 ضحية، توزعوا حسب النوع الاجتماعي إلى 2 إناث و5 ذكور و7 مؤسسات إعلامية. وتوزعت خطط الضحايا إلى 7 صحفي و7 مؤسسات إعلامية. يمثل ضحايا الاعتداءات في 12 مؤسسة إعلامية توزعت إلى 9 قنوات إذاعية و3 مواقع الكترونية. وتتوزع المؤسسات إلى 2 مؤسسات مصادرة و5 مؤسسات خاصة و3 مؤسسات عمومية و2 مؤسسات جمعياتية.

وقد طالت ضحايا الاعتداءات 5 حالات حظر الكتروني و 2 حالات تتبع عدلي و2 حالات رقابة مسبقة. كما طال الصحفيين/ات حالة حجب وحالة احتجاز تعسفي وحالة مضايقة وحالة اختراق الكتروني. وتوزعت فضاءات الاعتداءات إلى 6 حالات في الفضاء الافتراضي و7 حالات في الفضاء الحقيقي. وتصدرت شركة "ميتا" قائمة المعتدين على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات والمؤسسات الإعلامية بـ 5 اعتداءات لكل تليها جهات قضائية في 3 مناسبات. كما انخرط كل من قرصنة الكترونيون وإدارات مؤسسات إعلامية و موظفون عموميون وأمنيون ونواب في اعتداء وحيد لكل منهم.

وتركزت الاعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات في ولاية تونس في 8 حالات وفي كل من ولايات قفصة وبن عروس والقيروان وتطاوين ومدنين في حالة وحيدة لكل منها.

التوصيات

إن النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وبعد ما سجلته من اعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خلال شهر نوفمبر 2023 تدعو:

1. رئاسة الجمهورية إلى:
 - إيقاف العمل بالمرسوم 54 الخاص بمكافحة جرائم أنظمة المعلومات والاتصال وإيقاف الإجراءات الحكومية القضائية بملاحقة المعبرين في الفضاء الرقمي تفعيلا لهذا المرسوم.
2. رئاسة الحكومة إلى:
 - إلغاء المناشير المعطلة لتصريحات موظفي الدولة لوسائل الإعلام واحترام حق المواطن في الحصول على المعلومة الآنية والمحينة من مصادرها واحترام حق الصحفي في الحصول على المعلومة التي تمثل روح العمل الصحفي.
3. الجهات القضائية إلى:
 - إلغاء قرار قاضي التحقيق الصادر في 18 جوان 2023 بحظر التداول الإعلامي في قضية ما يعرف بـ "ملف التآمر على أمن الدولة" لما يمس به من حق المواطن الدستوري في الحصول على المعلومة.
 - إيقاف الإحالات خارج إطار القانون المنظم لقطاع الصحافة وحفظ كل الشكاوى التي تستند الى نصوص أخرى.
 - قبول مطلب التعقيب ومطلب إيقاف التنفيذ في ملف الصحفي المودع بسجن المرناقية خليفة القاسمي.
 - مراجعة بطاقة إيداع الصحفية شذى الحاج مبارك سجن المسعدين والإطلاق الفوري لسراحها.